في دراسة حديثة حول المساهمة الرقابية في تحسين السلع والخدمات وحماية المستهلك:

القطاع الخاص يشترط اشراكه في الرقابة لضمان إيجاد رقابة فاعلة على الأسواق

ضرورة عمل حوافز وعقوبات للالتزام بتطبيق المواصفات واحترام آلية السوق وإشهارها إعلاميا

صنعاء/ سبأ:

اعتبر القطاع الخاص اليمني وجوده خارج دائرة آلية الرقابة على الأسواق أحد الأسباب لغياب الآلية الفاعلة لمراقبة السوق المحلية.

واشترط لضمان تحقيق فعالية الرقابة على السوق التمثيل المتوازن للأطراف المختلفة (حكومة, سلطة محلية، مجتمع مدني, قطاع خاص) في آلية الرقابة على السوق لضمان مراعاة تحقيق المصالح المشتركة.

وأشار القطاع الخاص في دراسة حديثة أعدها حول المساهمة الرقابية للقطاع الخاص في تحسين السلع والخدمات وحماية المستهلك, إلى انه ليس هناك آلية واضحة وفعالة تراعي جميع المصالح للرقابة على السوق المحلي، رغم توفر العديد من القوانين لدى وزارة الصناعة والتجارة والوزارات الخدمية المعنية، والخاصة بالمواصفات والمقاييس للمنتجات, ومواصفات الخدمة وشروط تقديمها, إضافة إلى محاربة الغش التجاري وتشجيع المنافسة, وحماية المستهلك.

وعزت الدراسة التي أعدها مدير عام اتحاد الغرف التجارية الصناعية بحضرموت المهندس بدر محمد باسلمه هذا الغياب إلى محدودية كفاءة وجاهزية إدارات الأجهزة الحكومية المعنية بالرقابة، وتعددها وضعف التنسيق بينها, وانفراد كل جهة حكومية بالرقابة في اختصاصها دفاعا عن صلاحياتها و«مصالحها»، إضافة إلى ان التدخل الحكومي في مراقبة السوق بعد حدوث المكروه وليس لأغراض إرشاديه ورقابية تستبق حدوثه.

وأوردت الدراسة ضمن الأسباب عدم وجود مؤسسات التجارة الداخلية لتأخذ دورها بالتوازي مع القطاع الخاص كوسيط يتحرك بين المنتجين والمستهلكين ولمصلحة الطرفين لتلعب دورها الإيجابي في المنافسة وخفض الأسعار ودورها الوقائي للحد من انتهاز الفرص في الأزمات والاحتكار، ووجود القطاع الخاص خارج دائرة آلية الرقابة على الأسواق.

واشترطت الدراسة لضمان تحقيق فعالية الرقابة على السوق توافر عدد من الصفات أهمها التمثيل المتوازن للأطراف المختلفة (حكومة, سلطة محلية, مجتمع مدني, قطاع خاص) في آلية الرقابة على السوق لضمان مراعاة تحقيق المصالح المشتركة, وتكامل النظام الرقابي بين سائر الأجهزة الحكومية المختلفة, واستخدام نظام الرقابة لمعلومات واقعية تمثل الوضع كما هو واقع بالفعل, إضافة إلى أن يكون النظام الرقابي قادراً على استيعاب التغيرات المحتملة في البيئة أو في المنظمة نفسها.

وضمن الشروط اقترحت الدراسة عمل حوافز وعقوبات للالتزام بتطبيق المواصفات واحترام آلية السوق وإشهارها إعلاميا.

ولفتت الى ان القطاع الخاص طرف رئيسي في تحريك ديناميكية السوق فهو المنتج والمقدم للخدمات كما انه أيضا مستهلك لها، حيث لا يمكن استهداف تطوير السوق كما ونوعا إلا بمشاركه فاعلة منه، كما لا يمكن إقناعه بالمشاركة في تحسين السوق إلا متى ما كانت العلاقة بين أطراف السوق مبنية على أساس من الوضوح والثقة والعدالة.. واعتبرت انه من غير المنطقي استبعاد القطاع الخاص من مراقبة السوق, فهو المحرك له ومن الأهمية بالنسبة إليه مراقبته لمعرفة مسارات التغير والتأثر لتعديل سياساته الخاصة.

وقالت الدراسة « حين يكون القطاع الخاص بمعزل عن بقية الأطراف يقوم بتعديل سياساته السوقية وفقا لما تقتضيه مصالحه الخاصة بمعزل عن مصالح بقية الأطراف وهنا قد تتضارب المصالح ويؤدي أحيانا إلى خلل وإضرار في حركة السوق كما لا يجب حصر مشاركة القطاع الخاص فقط في مراقبة السوق, حيث من الضروري ان يشارك في إعداد المواصفات والمقاييس للمنتجات والخدمات, وإعداد السياسات والخطط , ووضع آليات ومعايير السوق وأخيرا الرقابة على السوق، ودون قطاع الأعمال.

وتصورت الدراسة مستويين لمشاركة القطاع الخاص في الرقابة على السوق هما الوطني والمحلي.

فعلى المستوى الوطني - كما تقول الدراسة- في الوقت الراهن يشارك القطاع الخاص بشكل غير منظم متى ما طلب منه المشاركة أو إبداء الرأي في القوانين أو اللوائح أو التدخل في تخفيض الأسعار، فلا يوجد هناك مجلس أو لجنة دائمة (مثل: المجلس الاقتصادي, مجلس السوق, ...) تمثل من قبل القطاع الخاص الفاعل بشكل جيد يعمل على وضع السياسات والنظم وخطط ومعايير التنفيذ للمواصفات والمقاييس وآليات السوق والذي يمكن أن يشكل مرجعية لمصالح كل الأطراف.

وأضافت « كما يمكن لهذه المرجعية أن تنظم اللقاءات والندوات لتناقش مؤشرات عمل الأسواق وتتلقى الشكاوى من المحافظات حول القوانين المحلية لتطوير أداء الأسواق المحلية تعتبر مرجعية السوق المحلي على مستوى كل محافظة، ويقوم هذا المجلس بتنفيذ السياسات والمعايير الوطنية وتكييفها على المستوى المحلي, وتنظيم الأسواق, وإعداد آلية المراقبة عليها وإعداد النشرات الدورية لمستوى أدائها، على ان تكون مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص أوسع في هذه المجالس.

وقالت « كما يمكن تشكيل مجالس رقابة شعبية تقوم بالتبليغ عن التجاوزات في السوق وتعتبر عين مسانده لعمل مجلس المحافظة وهي تجربة عملت بها ماليزيا ونجحت في تطوير الرقابة الشعبية على الأسواق».

ووضعت الدراسة عدة مقترحات عامه لتحسين آلية عمل الرقابة على الأسواق، منها تحديد أسعار من ناحية، وبين أجهزة الرقابة القطاعية من ناحية أخرى.

وأوصت الدراسة بالعمل على مراجعة زيادة الأسعار العشوائية، من خلال الدراسة الدقيقة للأسعار لتحقيق التوازن المناسب بين مصلحة التاجر والمستهلك، ومتابعة مراقبة المخالفين والتعامل معهم بكل حزم، وكذا العمل على تفعيل جمعيات حماية المستهلك القائمة، حيث أن نجاح تطبيق القوانين، مرهون بالدور الفاعل للمستهلك وجمعياته في مراقبة الأسواق وتقديم الشكاوى والاقتراحات التي تمكن الجهاز الرقابي من القيام بدوره الإشرافي.

وأوضحت الدراسة أن التحول إلى نظام اقتصاد السوق له أركان أساسية يتعين استيفاؤها حتى يكون هذا التحول ناجحا ومحققا لأغراضه التنموية، وفي مقدمتها وضع السياسات الملائمة لانضباط السوق واستقراره، حيث يجب أن تتوافر القواعد والأطر الكفيلة بحماية حقوق أطراف المعاملات الاقتصادية في المجتمع.. وبينت ان ذلك لن يتأتى إلا من خلال وجود رقابة فعالة على الأسواق، حيث ترتبط كفاءة عمل الأسواق، من وجهة نظر المستهلك والوحدات العاملة في السوق، بكفاءة الرقابة عليها.

وقالت« لعل حماية المستهلك وتنظيم المنافسة يمثلان أهم أهداف الرقابة على الأسواق، وينبغي النظر إليهما على أنهما يحققان ذات الأهداف ولكن من خلال وسائل مختلفة، ومن هنا جاءت أهمية الارتباط بينهما ضمن فعاليات الرقابة على الأسواق».

وقسمت الدراسة الجهات المعنية بمراقبة السوق الى ثلاث مجموعات المجموعة الأولى والتي يفترض أن تنظر إلى مصالح الطرفين « المستهلك و المنتج ومقدم الخدمة»، لأنها تهدف إلى خلق اقتصاد السوق وتطويره وهي الحكومة بأجهزتها المختلفة إضافة إلى السلطات المحلية على مستوى المحافظات والمديريات، والثانية التي تراعي مصالح المستهلك مثل جمعية حماية المستهلك وبعض الجمعيات الأهلية, والمجموعة الثالثة تراعي مصالح منتجي ومقدمي السلع والخدمات مثل الغرف التجارية, جمعية الصناعيين, الجمعيات المهنية, وغيرها.

وأشارت إلى انه رغم محاولات الحكومات النظر إلى مصالح الطرفين في السوق إلا أنها تفشل غالبا وتنحاز إلى طرف المستهلك على حساب المنتج ومقدم الخدمة، مما يستدعي مشاركة بقية المجموعات في آليات الرقابة على الأسواق حتى تراعى جميع المصالح بطريقة عادله ومتوازنة.

وقالت» إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المستويات المختلفة للرقابة على مستوى المركز والمحافظة وعلى مستوى المديرية لأصبح جليا ضرورة إعداد آلية واضحة للرقابة على السوق بمشاركة الأطراف المعنية وعلى المستويات الثلاثة مع توزيع واضح للأدوار والمهام والصلاحيات والأهداف».

وعرضت الدراسة ملامح العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث أبرزت هذه الملامح في عدم وضوح الأدوار والمهام بين الجانبين، وعجز القطاع الخاص في كسب ثقة الحكومة بتطوير قدراته التنظيمية المؤسسية بشكل يفرض قيادته للعملية الاقتصادية في البلد، وفي المقابل لن تكون الدولة قادرة على قيادة العملية التنموية للبلاد دون مشاركة فاعلة من القطاع الخاص، بالإضافة إلى ضعف تمثيل القطاع الخاص، حيث عكس واقع الضعف المؤسسي لهياكله (اتحاد الغرف, الغرف التجارية , مجالس رجال الأعمال وغيرها) والاختلافات الكبيرة بين رؤاها ومصالحها إلى إضعاف موقف القطاع الخاص في المقام الأول أمام قطاع الأعمال وثانيا تبنيه لقضاياه أمام الحكومة والمطالبة بدور اكبر في صياغة السياسات التنموية والمشاركة في الإشراف على تنفيذها.

ومن ملامح العلاقة أيضا - بحسب الدراسة- اختلال عمل آلية السوق، حيث لا يزال مفهوم اقتصاد السوق يعاني من الغموض ويفتقر للدقة بل لم يجر توضيح حدوده وأغراضه بما يكفي, أين يبدأ دور الحكومة وأين ينتهي وما هو دور القطاع الخاص, والمجتمع المدني.

الهياكل «المرجعية» للقطاع الخاص لم ترق بمستواها المؤسسي إلى التمثيل الفعلي لها

مراجعة زيادة الأسعار العشوائية لتحقيق التوازن المناسب بين مصلحة التاجر والمستهلك

مشاركته في جميع الحلقات تصبح مشاركته في الرقابة على السوق غير مجديه وفعاله».

وفيما قدمت الدراسة تصورا لمشاركة القطاع الخاص في الرقابة على السوق، الا انها عبرت عن أسفها لأن الهياكل «المرجعية» للقطاع الخاص كاتحاد الغرف التجارية والغرف التجارية وغيرها لم ترق بمستواها المؤسسي إلى التمثيل الفعلي للقطاع الخاص وهمومه ومصالحه ولم تتمكن من التعبير القوي والواضح عن المنتجات الاستهلاكية الهامة والتي تتعلق مباشرة بالأغذية في المحلات، وتشديد الرقابة عليها لحماية المستهلك من الغش التجاري، والتنسيق المستمر بين الجهات المعنية للتصدي بشكل فعال لمعالجة أوضاع السوق وذلك من خلال وضع سياسات وإجراءات وتشريعات تساهم في معالجة تلك الظواهر، اضافة الى وضع تصور واضح ودقيق للأجهزة الرقابية المنوط بها تطبيق القوانين وآليات التنسيق بينها والإجراءات ومستوى تنفيذها، وتقوم المرجعية الوطنية بإصدار نشره شهرية حول الأسواق في المحافظات, مؤشرات الأسواق, دراسات تحليلية, تقارير عن جمعية حماية المستهلك, تقارير عن الغرف التجارية ومنظمات الأعمال وإشارة واضحة لأهم المتعاملين الجيدين والسيئين في السوق ومنح الجيدين منهم شهادات تقدير» .

اما على المستوى المحلي تصورت الدراسة تشكيل مجالس

مع الأحداث

أحمد راجح سعيد

الدول النامية وكيفية الخروج من شدَّة مواردها الاقتصادية

بما أن الإنسان يعتبر أثمن رأس مال الوطن فقد صار من الضروري على أي دولة تتخذ من هذا المصطلح شعاراً لتوجهها الاقتصادي وخاصة الدول النامية في العالم الثالث أن تخطط لمستقبل شعوبها في شتى مجالات الحياة وذلك بهدف تحسين معيشة الفرد وتأمين حياته والرفع من شأنه حتى يغدو عنصراً فعالاً في مجتمعه وعلى أن تستند هذه الدول على التخطيط العلمي والرؤى المستقبلية وبما يوازي ما بين ما هو واقع وما هو مطلوب ولذلك فإن الدول السباقة إلى مواطن التطور والاكتفاء الذاتي هي تلك التي سلكت في خططها الطرق العلمية والتي من أولى خطواتها إجراء التعداد السكاني والذي على نتائجه تتفتح المعادلة ما بين ما هو قائم من نمو سكاني وموارد اقتصادية وفي ضوء ذلك تتخذ العديد من المعالجات الآنية والمستقبلية.

وكون بلادنا اليمن جزءاً من العالم الثالث فقد فرضت عليها معطيات العصر ومستجدات الحياة سلوك التخطيط خاصة بعد مؤشرات ازدياد النمو السكاني وشحة الموارد الاقتصادية المختلفة وخوفاً من أن تصاب البلاد بالانفجار السكاني لذلك جرت عدة محاولات للسيطرة على هذه الوضعية الخطيرة ولعل من أهمها الخطوة المتخذة والمتمثلة بالمؤتمر السكاني الذي تم عقده مع بداية شهر أكتوبر (96م) في العاصمة صنعاء وشاركت فيه العديد من الوفود العربية والأجنبية حيث خرج هذا المؤتمر بعدة توصيات وقرارات في مجملها تعالج قضية التربية السكانية في اليمن من جميع النواحي وقد لعب الإعلام اليمني بشتى وسائله دورا كبيراً في ترجمة مفاهيم وأبعاد المؤتمر ناهيك عن الدور البارز الذي تفردت به وزارة التربية والتعليم ممثلاً بمشروع التربية السكانية وعقد الدورات التدريبية المكرسة للموجهين والمعلمين من مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي وعلى مستوى كافة محافظات الجمهورية وذلك بهدف التمهيد لدمج المفاهيم السكانية ضمن المناهج الدراسية في إطار تكاملي تربوي سيكولوجي وبحيث لا يؤدي هذا الدمج إلى مسح المادة الدراسية وإفراغها من محتواها يأتي ذلك من مفهوم الدور الذي يجب أن تؤديه المدرسة في إعداد الطالب لمواجهة ما ينتظره في المستقبل لا الاقتصار على تزويده بالمعلومات المختلفة وإنما بتربية شخصيته لذاته وتربيته للإسهام في التنمية الشاملة فهناك تأثير للتبادل بين التربية والتنمية وعلاقة سببية بين التربية ودخل الفرد.

لذلك فإننا نرى أن التربية السكانية في ظل المتغيرات الجديدة للدول النامية وخاصة تلك التي تعاني من شحة مواردها الاقتصادية ونمواً سكانياً متزايداً تظل التربية السكانية فيها منظومة متواصلة وتحقيقها يتطلب جهوداً وطينة مشتركة كما يعتبر دمجها ضمن المناهج الدراسية جزءاً من النظام والضرورة الملحة.

بكل الاتجاهات

الاعصار بيرثا يضعف ويتحرك ببطء قرب برمودا

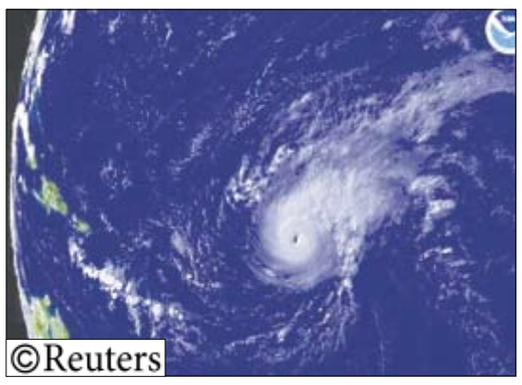

صورة التقطت يوم السابع من يوليو فوق المحيط الاطلنطي

هاملتون/14أكتوبر/ رويترز:

أصدرت برمودا تحذيرا من عاصفة استوائية في الوقت الذي وصل فيه الإعصار بيرثا الذي تضعف قوته الى حالة سكون فعلية على بعد مسافة قريبة لكنها ليس بدرجة تكفي للتسبب في رياح قوية الا أنها تكفي لتحريك الامواج.

وقال مركز الأعاصير الوطني الأمريكي إن التحذير من عاصفة استوائية يعني توقع هبوب رياح بقوة العاصفة تؤثر على المستعمرة البريطانية الواقعة في وسط المحيط الأطلسي خلال الساعات الأربع والعشرين القادمة.

لكن السماء كانت صافية صباح يوم السبت الماضي والشمس ساطعة بينما خرج السكان لممارسة أعمالهم بشكل طبيعي دون أن يبدوا اهتماما يذكر بالاعصار الواقع على بعد 345 كيلومترا جنوب شرقي المستعمرة.

وقال مركز الاعاصير ومقره في ميامي ان بيرثا وهو الاول في موسم الاعاصير بالمحيط الاطلسي تحرك بالكاد لبضع ساعات.

و أظهرت بيانات جمعتها طائرة من طراز «صائد الاعاصير» أن أقصى سرعة للرياح المصاحبة للعاصفة تراجعت الى 130 كيلومترا في الساعة.

وقال مركز الاعاصير ان «بيرثا كان يسير متعرجا خلال الساعات القليلة الماضية ولا يتوقع له حركة تذكر الا أنه يتعين أن يبدأ في الحركة باتجاه الشمال قرابة أربعة كيلومترات ».

وأضاف «على هذا المسار يتوقع أن يمر مركز بيرثا ببطء جنوب شرقي وشرقي برمودا لكن حركته قد تكون غريبة الاطوار من حين لاخر.»

ولدى برمودا قوانين بناء صارمة ويعتبر سكانها البالغ عددهم 66 ألف نسمة بين الاكثر دراية بالعواصف في المنطقة مما يعني أن من غير المرجح للغاية أن تشكل ظروف العاصفة الاستوائية تهديداً للمستعمرة وهي منتجع سياحي رئيسي.

تدخين الأم مرتبط بالتشوهات الخلقية بالفم لدى المواليد

امرأة تدخن سيجاراً امام مصنع تعمل به في بوردو جنوبي فرنسا

نيويورك /14أكتوبر/ رويترز:

تشير نتائج دراسة جديدة إلى إن الأمهات الحوامل اللائي يدخن أو يتعرضن بشكل متكرر إلى دخان السجائر (التدخين السلبي) ربما يزيد من احتمالات ولادة أطفالهن مصابين بشق في الشفاة (الشفاه الارنبية).

ويعد شق الشفاه وشق الحلق من بين أكثر العيوب التي يولد بها الأطفال شيوعا. وهي تنشأ عندما لا تلتحم الأنسجة التي تكون سقف الفم والشفاه العليا بشكل مناسب وأحيانا خلال الأسبوع الخامس والتاسع من الحمل.

وفي الدراسة الحالية وجد باحثون نرويجيون ان النساء اللائي دخن أكثر من عشر سجائر يوميا خلال الشهور الثلاثة الاولى من الحمل زاد لديهن احتمالات ولادة طفل مصاب بالشفاه الارنبية بمعدل الضعف تقريبا مقارنة بغير المدخنين.

وعلى نحو مشابه فالنساء غير المدخنات اللائي كن قرب مدخن لمدة ساعتين على الأقل يوميا يواجهن مخاطر أعلى بنسبة 60 في المائة مقارنة بالنساء اللائي لم يتعرضن لتدخين سلبي.

ونشر الباحثون الذين اشرف على دراستهم الدكتور رولف تي. لي من جامعة بيرجين في النرويج هذه النتائج في دورية «علم الاوبئة» « Epidemiology".

وكانت دراسات سابقة قد ربطت بين تدخين الأمهات والشفاة الارنبية وبشكل اقل بشق الحلق.

وتعزز النتائج الجديدة من هذا الدليل وتشير أيضا إلى ان التدخين يؤثر على احتمالات الولادة بالشفاه الأرنبية بصرف النظر عن وجود جينات معينة.

وقيم فريق «لي» 1336 طفلا - بينهم 573 لديهم شق بالفم - لمعرفة اثر تفاوتات عديدة في جينات "ازالة السموم" التي يعتقد انها تساعد الجسم في تخليص نفسه من سموم تدخين التبغ. وفي معظم الحالات قيم اباؤهم ايضا.

فمن الناحية النظرية هناك اختلافات معينة في هذه الجينات ربما تجعل الناس أكثر او اقل عرضة لتأثير سموم تدخين التبغ. لكن لم يجد فريق لي اي دليل على ان هذه الجينات أثرت على مخاطر الولادة بالشفاه الأرنبية المتصلة بتدخين الام وتعرضها للتدخين السلبي.

وخلص الباحثون إلى أن "التدخين في الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل ارتبط بشكل واضح بمخاطر ولادة طفل مصاب بالشفاه الارنبية". "وهذا الاثر لم يتغير بتفاوت الجينات المرتبطة بالتخلص من سموم مركبات تدخين السجائر".

الامتناع عن التدخين حفاظاً على صحتنا

محمد علي صالح الحماطي

الحديث عن التدخين له دلالات عميقة وكبيرة كونه يعبر عن إساءة يعيشها الإنسان أينما كان في هذا العالم الكبير حيث أن هذا الإنسان يعرض نفسه للأمراض ومخاطر جمة أسوأها التدخين والإدمان على تدخين السجائر التي تضر بحياته وتعرضه للأمراض المتنوعة مثل الصدر والكبد والقلب وغيرها.

هذا الأمراض تؤدي به إلى الهلاك والضياع والانحرافات والتصرفات غير الإنسانية والأخلاقية حيث أن مدمنين هذه العادات السيئة على حداً سواء رجالاً ونساءً وشباب جامعات وأطفال قصر وما فوق وتلامذة مدارس وغيرهم من الآدميين تجر بحياتهم إلى أمراض السرطان المزمن المميت إضافة إلى إفلاسه ويوصل بهم الأمر إلى مد اليد للحصول على المال لشراء هذا المرض الخطير القاتل وقضاء الوقت بدون فائدة تذكر إلا أنه يأخذهم الطوفان إلى الإدمان لمثل هذه العادات السيئة على سبيل المثال نجد أن المرأة ليس الجميع بل البعض من النسوة يتعاطين القات وتدخين السجائر وتدخين المرابع الشيشة المعسل ويأخذن فترة من الزمن بعيداً عن أبنائهن وتربيتهم والحفاظ عليهم فيقعوا في ضياع بدون ولي أمر يردع التصرفات ويضع لها حداً حفاظاً على الأخلاق والصحة معاً والرجال المدمنون لهذه العادة تجدهم في كل الأوقات تعلو السجائر على شفاههم لا تنقطع أبداً والشباب الجامعي والثانوي وتلامذة المدارس يخترعون الأعذار الواهية للحصول على المال لشراء القات والسجائر حتى يسهروا الليالي لغرض مراجعة الدروس وغيرها من الأعذار ما يؤدي إلى الأمراض والإدمان على حداً سواء وهكذا تكون الأمور غاية في الخطورة والتعقيد إذا صح التعبير وفي الأخير لا ينفع الندم والحسرة..